توقعت وكالة «فيتش»، أن يستمر إصدار صكوك الحوكمة البيئية والاجتماعية «ESG» العالمية في الارتفاع مدفوعا بطلب المستثمرين، وأهداف التمويل والتنويع، ومبادرات الاستدامة الحكومية في بعض البلدان ذات الأغلبية المسلمة، كما توقعت أن تتجاوز قيمتها 50 مليار دولار بحلول عام 2025.

لكن الوكالة أضافت أنه لاتزال هناك تحديات، بما في ذلك ضعف حملة الاستدامة، وتعقيدات الامتثال للشريعة، والمخاطر الجيوسياسية وتقلبات النفط.

من جانبه، قال الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة «فيتش» بشار الناطور إن إصدارات صكوك وسندات ESG القائمة في منطقة الخليج تبلغ 46 مليار دولار، 45% منها سندات، مضيفا أن أكبر دولتين مصدرتين السعودية والإمارات، والسوق بشكل عام مدعوم من البنوك والشركات المرتبطة بالحكومات أكثر من الحكومة.

وتعتبر الصكوك الخضراء أحد فروع «الإصدارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية» أو إصدارات الـ ESG التي تحتوي على إصدارات خضراء، وإصدارات زرقاء، وإصدارات اجتماعية، أو إصدارات مستدامة.

ويرتبط تصنيف الصكوك بالأثر المرجو من المشروع، فإذا كنت تمول مشروعا له أهداف بيئية أو يسهم في خفض الانبعاثات بمجال معين فالصكوك خضراء، وإذا كانت أهداف المشروع ترتبط بالصحة المائية تسمى الإصدارات المرتبطة به زرقاء، وإذا كنت تمول مشروعا له أهداف اجتماعية معينة تسمى إصدارات اجتماعية كالصكوك التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية في فترة كورونا لدعم الوضع الاجتماعي المتأثر بالجائحة حينها على سبيل المثال.

وقد توسعت إصدارات صكوك الـ ESG القائمة عالميا بنسبة 66%

على أساس سنوي لتصل إلى 33.3 مليار دولار في آخر الربع الثالث من العام الحالي، وكان منها 67.2% بالعملة الصعبة والجزء الأكبر منها بالدولار.

ويعد أحد العوامل المحركة لإصدار هذه الصكوك بالعملة الصعبة جذب المستثمر الأجنبي الحساس لقضايا الاستدامة، فعلى الرغم من النمو الكبير في التوجهات والمستثمرين المهتمين بالاستدامة أو قضايا الاستدامة والحوكمة والقضايا الاجتماعية في المنطقة لا يمكن وصفها بأنها شريحة عريضة حتى الآن.